

بريطانيا

يبدو الرأي العام البريطاني منقسماً بشدة حول العضوية في الاتحاد الأوروبي (أ ف ب)



سيقول الناخبون البريطانيون كلمتهم بعد غد الخميس بشأن بقاء بلادهم في الاتحاد الأوروبي، في أجواء من الاستقطاب غير المسبوق، ورغم المخاوف التي تسوقها الاطراف كافة بشأن التأثيرات المحتملة لنتيجة الاستفتاء، تكاد السيناريوهات الواقعية المطروحة تكسّر الأوضاع القائمة دون تغيير يذكر على السياسات العامة لحكومة المحافظين

استفتاءٌ على طلاق مستحيل

لندن - سعيد محمد

الأسبوع الماضي، على يد إرهابي بريطاني يميني يعارض الهجرة، تتويجاً مؤسفاً لهذه الحملات التي ما لبثت أن استؤنفت صباح اليوم التالي لاغتياال النائبة. ولا شك في أن فشل حكومة المحافظين في لجم أرقام الهجرة لأقل من مئة ألف مهاجر سنوياً، وفق خطتها المعلنة، وإعلان أرقام قياسية لأعداد المهاجرين في العام الماضي (أكثر من 330 ألفاً وفق المصادر الرسمية) قدّم خدمة كبيرة لتيار المغادرة الذي جمع صفوف اليمين البريطاني، بوريس جونسون، ومايكل جوف، ونايجل فراغ.

ومهما يكن من أمر، فإن الرأي العام البريطاني يبدو منقسماً بشدة حول موضوع العضوية في الاتحاد. يقود رئيس الوزراء الحالي، ديفيد كاميرون، حملة البقاء، وهو مدعوم من تيار يمين الوسط في حزب المحافظين، إضافة إلى تيار الوسط في حزب العمال، ويحظى بتأييد واسع من القطاع المالي ومصالح الرأسمال وبنك إنجلترا (المركزي). وتركيز الحملة في هذا الجانب متمحور حول إشاعة مناخ من الخوف من المجهول واحتمالات خسارة ملايين الوظائف وفقدان المكانة المميزة للمملكة المتحدة في الأسواق المالية العالمية، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتراجع الأجور واضطرار الحكومة إلى زيادة الضرائب وتقليص الخدمات العامة. وقد شاركت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، في برنامج التخويف هذا، فقالت: "إن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيسبب نتائج تراوح ما بين سيئة للغاية إلى أسوأ للاقتصاد البريطاني، وستتقود البلاد إلى موجة ركود جديدة". المعسكر المقابل الذي يدعو إلى المغادرة، يضم تحالفاً من الأحزاب

اليمينية مع مجموعة من تيار اليمين في حزب المحافظين الحاكم، على رأسهم رئيس بلدية لندن السابق، بوريس جونسون، إضافة إلى بعض أحزاب اليسار الهامشية، وهو تحالف يدعو إلى استعادة "استقلال" البلاد من أيدي بيروقراطي بروكسل، ووقف الهجرة، وإعادة توجيه ثروة البلاد

بفعل حملات التخويف، قد يبدو اليوم التالي بمثابة فيلم رعب هوليوودي

لبناء المؤسسات العامة والاقتصاد المحلي.

بين المعسكرين، يوجد يساريون هامشيون يدعون لمقاطعة الاستفتاء ككل، بوصفه غير ذي صلة. ورغم انعدام شعبية هؤلاء، واستحالة أن يتحولوا إلى كتلة ضاغطة في أي اتجاه، فإن ما يقولونه ربما

كان يستحق التوقف عنده: إن هذا الاستقطاب في المواقف الذي تشهده الساحة السياسية البريطانية - وتراقبه الساحات الأوروبية الأخرى - ليس في واقع الأمر إلا صراعاً سياسياً محضاً بين الأحزاب والتيارات الطامحة إلى الحكم. وما الاستفتاء - كما يقول البعض - إلا مناورة تورط فيها رئيس الوزراء الحالي في أجواء سياسية مختلفة لدى إجراء الانتخابات العامة العام الماضي. ولا شك في أن أي مشاعر سلبية ضد الاتحاد قد ينتهي إليها الاستفتاء، ليست إلا عارضاً آخر من أعراض الأزمة المالية التي ضربت الاقتصادات الرأسمالية بدءاً من عام 2008، وأنهكت جيلاً كاملاً من الأوروبيين الذين عضتهم البطالة وسياسات التقشف المتمدة وانعدام النمو وارتفاع الديونيات العامة والخاصة على حد سواء. هو تصويت على انعدام الأمل لا أكثر.

هاموند: إذا خرجنا فإن شروط الموعدة صعبة!

حذر وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند، أمس، من أن بلاده لن تتمكن من العودة إلى الاتحاد الأوروبي إذا خرجت منه "إلا بشروط غير مقبولة"، متوقفاً أن تكون نتائج التصويت بين المعسكرين "مقاربة جداً". وقال هاموند، عند وصوله إلى اجتماع مع نظرائه الأوروبيين في لوكسمبورغ: "إنه قرار لا رجعة فيه. إذا قرروا المغادرة، فلن تكون هناك عودة. لن يعود بإمكان بريطانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق إلا بشروط غير مقبولة"، مثل إلزامها بالانضمام إلى منطقة اليورو أو إلى مجال "شنغن". وقال هاموند: "من الواضح جداً أن من الأفضل لمصلحة بريطانيا البقاء عضواً في الاتحاد الأوروبي"، مضيفاً في الوقت نفسه أنه سيدكر زملاءه الأوروبيين بأن حكومته "تنتظر تطبيقاً سريعاً وكاملاً" للإصلاحات التي انتزعتها لندن من الاتحاد.



(أ ف ب)

لكن الأصوات النافذة كالبروفيسور، أندرو ماروفيسك، مثلاً، ترى أن 'خروج بريطانيا من الاتحاد أمر غير ممكن ولن يحدث تحت أي ظرف من الظروف'. فمن الواضح أن المملكة المتحدة لم تعد إمبراطورية عظمى لا تغيب عنها الشمس، وهي تخلت في حرب السويس رمزياً عن أدوار الهيمنة تسليماً بصعود الولايات المتحدة واكتفت منذ ذلك الحين بلعب دور الحليف الأوثق للإدارة الأميركية، سواء كحصان طروادة داخل المجموعة الأوروبية، أو كحامل حقايب في مغامراتها الدموية حول العالم. هذه العلاقة الخاصة (وهو بالمناسبة تعبير استخدمه ونستون تشرشل نفسه لوصف شكل العلاقة بين الطرفين منذ عام 1946) تعني بالضرورة أن التمزق الاستراتيجي للمملكة المتحدة يخدم المشروع الأميركي على نحو أفضل بكثير من داخل الاتحاد الأوروبي لا خارجه. وقد كان الرئيس باراك أوباما واضحاً للغاية في تأييده لمعسكر البقاء في الاتحاد، وهو زار لندن في نيسان الماضي ضمن حملة علاقات عامة شعبية، وأجرى مقابلات موسعة على القنوات التلفزيونية، ووجهت أساساً إلى الناخب البريطاني، للحديث عن فوائد البقاء في الاتحاد وخطورة مغادرته.

بين حملات التخويف المتبادلة هذه، قد يبدو اليوم التالي لاستفتاء بمثابة فيلم رعب هوليوودي. لكن الأمور - وفق الخبراء - تكاد تكون محصورة بين سيناريوهات قليلة ذات نطاق تأثير محدود وبطيء. إذا صوت الناخبون للبقاء ضمن الاتحاد، فإن رئيس الوزراء الحالي، ديفيد كاميرون، يكون قد حصل على تفويض صريح للبقاء في الحكم لسنتين مقبلتين على الأقل مع استمرار سياسات المحافظين الحالية دون تغيير يذكر، على أن يبدأ بعدها البحث عن وجه جديد لإدارة معركة الانتخابات العامة في 2020 في مواجهة صعود نجم زعيم حزب العمال، جيريمي كوربن. أوروبياً، قد يحصل كاميرون عندئذ على ترشيح شكلية في ما يتعلق ببعض سياسات الهجرة، وهي سياسات بعضها تحيذها ألمانيا. أما إذا حصل الأسوأ، وصوت الناخبون على الخروج من الاتحاد، فإن ديفيد كاميرون قد يترك (غالباً) المنصب لبوريس جونسون الذي سيحاول للملئة الأمور وشراء الوقت، وربما الدعوة إلى استفتاء جديد تكون الغلبة فيه للداعين إلى البقاء، وهكذا 'ينفخ المولد' ويستمر المحافظون في إدارة البلاد دون تحديات فعلية حتى نهاية العقد الحالي.

وحتى لو صوت الناخبون على نحو حاسم بالخروج من الاتحاد، فإن عملية الطلاق ستأخذ فعلياً عدة سنوات قبل أن تأخذ مفاعيلها، وهي فترة تسمح للطبقة المهيمنة في البلاد بأن تعيد طرح فكرة البقاء في إطار أجواء سياسية مختلفة وتستعيد المبادرة لمشروع البقاء. أي سيناريوهات أخرى، كاستقالة الحكومة مثلاً، وإجراء انتخابات عامة، أو تولي 'العمال' إدارة البلاد تفقد الصدقية وليس لها رصيد من الواقع، علماً أن استفتاء مائلاً أجري عام 1975، انتهى إلى تأييد البقاء في الاتحاد بنسبة الثلثين، ولم يكن له تأثير فعلي بتركيبة السلطة حين ذاك. إذن، مهما كانت نتيجة استفتاء يوم الخميس، فإن فقراء هذه الجزيرة العريقة لن يجدوا أي تغيير يذكر في مسارات حياتهم اليومية، وسيعودون إلى أعمالهم. أو بطالتهم. يوم الإثنين المقبل وكان شيئاً لم يكن، إن كما يقول لاري إليوت، محرر الشؤون الاقتصادية في 'ذي غارديان'، فإن الاقتصاد السيئ ينتج سياسة أسوأ. هكذا كان الأمر دوماً، وسيبقى كذلك.